

ليبيا: فلتلبّ دعوات الأمم المتحدة إلى الإصلاح الحكومة ترفض تغييرات بأمس الحاجة إليها في أول مراجعة لها من قبل مجلس حقوق الإنسان

(لندن، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2010) – قالت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش اليوم إن رفض ليبيا مقترحات مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة يلقي بظلال كبيرة من الشك على ما أعلنته الحكومة من التزام بالإصلاح. فأتى أول مراجعة لسجلها في ميدان حقوق الإنسان من جانب مجلس حقوق الإنسان، في 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، قبلت ليبيا التوصيات العامة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولكنها رفضت توصيات تتعلق بانتهاكات محددة وبتخاذ خطوات ملموسة لعلاجها.

إذ أثارت دول أعضاء في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء المراجعة الدورية الشاملة بواعث قلق تتعلق باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا. وشددت على ضرورة أن تكفل ليبيا حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، والتصدي للإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في الماضي، والإفراج عن المعتقلين تعسفياً، وتبني إطار لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، وإلغاء عقوبة الإعدام.

وفي هذا السياق، قالت حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "ليبيا تناقض تبنيها اللفظي لحقوق الإنسان برفضها كل مقترح من شأنه أن يعالج بواعث قلق محددة متعلقة بحقوق الإنسان. فالكلمات الجميلة عن حرية التعبير تغدو بلا معنى عندما ترفض الحكومة الدعوات إلى تعديل أحكام قانون العقوبات التي تجرم المعارضة السلمية".

إن رفض ليبيا النظر في تعديل هذه الأحكام جاء في الأسبوع الذي قام جهاز الأمن الداخلي خلاله باعتقالات تعسفية لمدة ثلاثة أيام طالت 20 صحفياً. بينما دأبت قوات الأمن في أحيان كثيرة على مضايقة الصحفيين مستندة في ذلك إلى أحكام فضفاضة في قانون العقوبات تشكل الأساس لتوجيه تهم بالتشهير الجنائي كلما مارس هؤلاء الصحفيون حقهم في حرية التعبير.

ورفضت ليبيا كذلك توصية بالتحقيق في قضايا الاختفاء القسري والتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء السابقة، بما في ذلك في مصر 1,200 معتقل قتلوا في سجن أبو سليم في يونيو/حزيران 1996، رغم أن الحكومة أعلنت في سبتمبر/أيلول 2009 التزامها بفتح تحقيق من هذا القبيل عقب سنوات من رفض حتى تأكيد الوفيات.

وقالت ساره ليا ويتسون، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "لماذا ترفض السلطات الليبية توصية بنشر قائمة بأسماء ضحايا أبو سليم وإعطاء أسرهم شهادات وفاة دقيقة؟ إن هذا يكشف عن عدم اكتراث تام بمعاناة أحبائهم الذين انتظروا ما يربو على 14 سنة لمعرفة الحقيقة ويؤكد أن الحكومة لا تولي الكثير من الاهتمام لإرسال إشارة بأنها سوف تضع حداً للإفلات من العقاب".

وفي ردها على توصيات تتعلق بالإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً، ادعت ليبيا أنها قد فعلت ذلك. إذ أفرج عن عشرات الأفراد في الستين الأخيرتين. ولكن لا يزال ما لا يقل عن 200 شخص آخر معتقلين عقب انتهاء مدة أحكامهم أو تبرئتهم من قبل المحاكم. وقد دعا وزير العدل، مصطفى عبد الجليل، علناً إلى الإفراج عن هؤلاء السجناء، ولكن جهاز الأمن الداخلي، الذي يحتجزهم، يرفض التقييد بدعواته.

وقالت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إن معتقلين آخرين لا يزالون في السجن عقب محاكمات بالغة الجور. ومن شأن رفض ليبيا إلغاء محكمة أمن الدولة، التي تفتقر إجراءاتها إلى أبسط الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة، أو إعادة النظر في هذه المحكمة، أن يفاقم عدم عدالة المحاكمات للأفراد الذين يتهمون "بارتكاب جرائم ضد الدولة". وقد دعت حتى جمعية حقوق الإنسان التابعة لمؤسسة القذافي للتنمية، التي يرأسها نجل الزعيم الليبي سيف الإسلام القذافي، في ديسمبر/كانون الأول "المجلس الأعلى للهيئات القضائية إلى اتخاذ قرار بإلغاء محكمة أمن الدولة، كما دعت المشرّعين الليبيين إلى إلغاء جميع القوانين والأحكام والسلطات التي تضمّن قانون المحكمة الشعبية ومكتب النيابة الشعبية العامة". بيد أنه تم تجاهل هذه الدعوات.

وقالت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إن تعهد ليبيا لمجلس حقوق الإنسان "باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان إخضاع قوات الأمن للإشراف القضائي" قد شكل خطوة إيجابية. فالسلطات التي لا ضابط لها لأجهزة الأمن، وبخاصة جهاز الأمن الداخلي، قد أدت إلى انتهاكات خطيرة في مناخ من الإفلات التام من العقاب".

وينبغي على السلطات ضمان عدم تحويل رجال جهاز الأمن الداخلي سلطة القبض على المشتبه فيهم أو اعتقالهم أو استجوابهم، ووضع جميع مرافق الاعتقال، بما فيها سجن أبو سليم وعين زاره، تحت سيطرة السلطات القضائية. وجمير بالملاحظة أن وزير العدل، عبد الجليل، قد قال إنه غير قادر على إصدار أوامر بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها رجال جهاز الأمن الداخلي نظراً لتمتعهم بالحصانة من العقاب. وقال إنه لا يستطيع أن يعطّل هذه الحصانة سوى وزير الداخلية، ولكنه يرفض ذلك بثبات.

واعتمدت ليبيا أثناء المراجعة التي أجراها مجلس حقوق الإنسان موقفاً متشدداً ضد الاعتراف بأي حقوق للاجئين ورفضت إعادة النظر في ممارسات درجت عليها من قبيل الاعتقال إلى أجل غير مسمى والتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة وعمليات الطرد التعسفي. ولا تزال البلاد بلا إجراءات للجوء. وعلى الرغم من الوعود السابقة بإقرار مثل هذه الإجراءات، إلا أن الحكومة الليبية رفضت التوصيات الداعية إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والتوقيع على مذكرة تفاهم مع وكالة الأمم المتحدة للاجئين، التي طردتها من البلاد في يونيو/حزيران 2010. وبينما سمحت لها باستئناف أنشطة محدودة بعد نحو شهر من ذلك، إلا أنها لم تعد قادرة على زيارة مراكز الاعتقال أو معالجة أي طلبات للجوء.

وقالت حسيبة حاج صحراوي: "تنشد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعاون ليبيا من أجل تقليص أعداد اللاجئين الذين يصلون إلى أوروبا من أفريقيا، ولكن ينبغي عليها أن لا تغض الطرف عن المعاملة المروعة التي يلقاها اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون على أيدي السلطات الليبية".

وقد دعت عدة دول ليبيا إلى فرض حظر على عقوبة الإعدام التي ما زالت السلطات تطبقها على طيف واسع من الجرائم، بما في ذلك جرائم تتعلق بحرية التعبير وبتكوين الجمعيات والانضمام إليها. وبينما بعثت السلطات بإشارات بأنها قد تخفف جميع أحكام الإعدام التي صدرت، إلا أنها رفضت توصية كندا "بتعديل التشريع الذي يفرض عقوبة الإعدام على جرائم غير خطيرة... بما فيها ممارسة الأشخاص حقهم في حرية التعبير".

ورفضت ليبيا هذه التوصية رغم أن مسودة قانون العقوبات لسنة 2008 التي أعدتها لجنة عينتها وزارة العدل تقيّد تطبيق عقوبة الإعدام بجريمة القتل.

وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه على ليبيا، خاصة وأنها عضو في مجلس حقوق الإنسان، أن تكون أكثر انفتاحاً للتدقيق الدولي لسجلها لحقوق الإنسان وأن تسمح لخبراء المجلس بزيارتها. وقالت السلطات الليبية إنها سوف تدرس هذه التوصيات عندما يتبنى المجلس تقرير ليبيا للمراجعة الدورية الشاملة في مارس/آذار 2011.

ويجري مجلس حقوق الإنسان مراجعات لسجلات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان مرة واحدة كل أربع سنوات.

وكخطوة فورية ينبغي اتخاذها لإظهار الالتزام بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان، توصي منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ليبيا بما يلي:

- أن تحدد فوراً جدولاً زمنياً لزيارات يقوم بها إلى ليبيا مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية التعبير ومجموعة العمل المعنية بالاحتجاز التعسفي، اللذان قدما بطلبات فيما سبق لزيارة ليبيا.
- أن توجه دعوة إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب.
- أن تفسح المجال للمنظمات الدولية المستقلة لحقوق الإنسان، بما فيها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش كي تزور ليبيا بلا عراقيل.